



القرار ١٩٥٥ (٢٠١٠)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٦٤٤٧، المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بالرسالتين اللتين وجههما الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/513)، و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (S/2010/598)، وأرفق بهما رسائل من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ("المحكمة الدولية")، اثنتان مؤرختان ٢٠ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أرفقتا بالرسالة الأولى، وواحدة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أرفقت بالرسالة الثانية،

وإذ يشير إلى قراراته ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، و ١١٦٥ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ و ١٣٢٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ١٤١١ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ و ١٤٣١ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ و ١٧١٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٤ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ١٨٥٥ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٨٧٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ١٩٠١ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٩٣٢ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠،

وإذ يشير بصفة خاصة إلى قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، اللذين دعا فيهما مجلس الأمن المحكمة الدولية إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة من أجل إتمام التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وإتمام جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وإتمام جميع الأعمال في عام ٢٠١٠،



وإذ يحيط علماً بما ورد في تقرير المحكمة الدولية بشأن استراتيجية الإنجاز (S/2010/574) من أنه لن يتسنى لها، في تقديرها، إنجاز جميع أعمالها في عام ٢٠١٠،

وإذ يلاحظ أن أربعة قضاة دائمين سيتم نقلهم إلى دائرة الاستئناف، وأن أحد القضاة الدائمين سوف يغادر المحكمة، وذلك عند انتهائهم من القضايا التي كُلفوا بالنظر فيها،

واقتراعاً منه باستصواب تمديد الإذن الممنوح للأمين العام في القرار ١٩٠١ (٢٠٠٩) بتعيين قضاة مخصصين إضافة إلى القضاة المخصصين التسعة المأذون بتعيينهم بموجب النظام الأساسي للمحكمة الدولية، وذلك كتدبير مؤقت لتمكين المحكمة الدولية من إتمام المحاكمات وإجراء محاكمات إضافية في أقرب وقت ممكن لتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز،

وإذ يبحث المحكمة على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتعجيل بإنجاز أعمالها،

وإذ يلاحظ الشواغل التي أعرب عنها رئيس المحكمة الدولية بشأن فقدان الموظفين ذوي الخبرة، وإذ يؤكد من جديد أن الاحتفاظ بالموظفين أمر أساسي لإنجاز أعمال المحكمة الدولية في حينها،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر أن يُتم القاضيان جوزيف أسوكا دا سيلفا وتغريد حكمت، رغم انتهاء فترة ولايتهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قضية ندينديليمانا وآخرين التي شرعاً فيها قبل انتهاء فترة ولايتهما؛ ويحيط علماً باعتزام المحكمة الدولية إتمام القضية قبل نهاية آذار/مارس ٢٠١١؛

٢ - يقرر أن يُتم القاضي جوزيف ماسانشي، رغم انتهاء فترة ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قضية هاتيجيكيمازا التي شرع فيها قبل انتهاء فترة ولايته؛ ويحيط علماً باعتزام المحكمة الدولية إتمام القضية قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛

٣ - يقرر أنه لكي تتمكن المحكمة الدولية من إتمام المحاكمات الحالية أو إجراء محاكمات إضافية، يجوز مؤقتاً، من حين لآخر، أن يتجاوز مجموع عدد القضاة المخصصين العاملين فيها الحد الأقصى المحدد بتسعة قضاة حسبما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، على ألا يتجاوز عددهم اثني عشر قاضياً كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، مع العودة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى العدد الأقصى المحدد بتسعة قضاة؛

٤ - يكرر تأكيد أهمية تزويد المحكمة الدولية بما يكفي من الموظفين لإنجاز أعمالها بسرعة ويهيب بالأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تواصل العمل مع مسجل المحكمة الدولية لإيجاد حلول عملية لمعالجة هذه المسألة مع اقتراب المحكمة الدولية من إنجاز أعمالها، ويهيب في الوقت ذاته بالمحكمة الدولية أن تجدد جهودها للتركيز على مهامها الأساسية؛

٥ - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره.
